



لجنة أهالي المفقودين: للتعامل مع قضية المفرج عنهم في سوريا كحالة طارئة

"كيف بدّو خيي يعرف يرجع عالي البيت ونحنا نقلنا من عين الرمانة وصرنا بالكورة ."
"دخيلك طمّنيني إذا اسم ابني مبيّن مع اللي افرجوا عنن و..."، نموذجان من أسئلة كثيرة طرحتها أمهات وأخوات وزوجات وأبناء مفقودين على رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني بعد انتشار أخبار عن وجود لبنانيين مفرج عنهم من سجن حماه المركزي إثر رصد عائلة من عكار في فيديو التقط أمام سجن حماه المركزي شخصاً فيه ملامح شبه من ابنها علي حسن العلي الذي فقد حين كان عمره 17 عامًا .

وعلى الرّغم من عدم التّأكد بعد من هويّة الشخص الذي تعتقد العائلة أنّه ابنها علي، إلّا أنّ الأمل عاد لأهالي المفقودين والمخطوفين في إمكانية وجود ذويهم في السجون السورية .
لهذه الغاية، عقدت حلواني مؤتمراً صحافياً اليوم السبت، من أمام خيمة الأهالي في حديقة جبران خليل جبران، مقابل الإيسكوا، ذكّرت فيه بداية بمأساة المفقودين مع بداية الحرب في العام 1975 وتأسيس اللجنة في 24 تشرين الثاني عام 1982، ومن ثم انتزاع قانون المفقودين والمخفيين قسراً (2018/105) الذي تشكّلت بموجبه هيئة وطنية مستقلة لتتّقى أثر المفقودين والمخفيين قسراً والكشف عن مصيرهم. ولفتت حلواني إلى أنّ الجهات المسؤولة عن جرائم الخطف والإخفاء في لبنان توزّعت على: ميليشيات الأحزاب اللبنانية المتقاتلة وبرقيتها الحصة الأكبر، وسوريا وإسرائيل. وأشارت إلى أنّ الدولة السورية نفت أكثر من مرة وجود معتقلين سياسيين لبنانيين في سجونها، وآخر تأكيد رسمي جاء على لسان رئيسها بشار الأسد ووزير الخارجية السابق وليد المعلم .
وأكدت حلواني أنّه إزاء ما نشر على وسائل التواصل الاجتماعي وما تم تداولته وسائل الإعلام، عمدت اللجنة إلى التدقيق في لائحة الأسماء المتداولة ومقارنتها مع اللائحة التي لديها فلم يتم العثور سوى على اسم شخص واحد .

وتابعت أنّه "تمّ التواصل مع جمعيات سورية صديقة ناشطة في متابعة قضية المعتقلين والمفقودين السوريين، لم تؤكد أيّ منها المعلومات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي"، مشدّدة على استمرار اللجنة بالمتابعة مع هذه الجمعيات توجّهاً للدقّة وللوصول إلى الحقيقة.
وشدّدت حلواني على "أننا حتّى الآن لا نملك سبيلاً للتأكد من هويّات الأشخاص المفرج عنهم بشكل دقيق باستثناء شخص واحد منهم هو السيد علي حسن العلي من عكار المدرج اسمه على لوائحنا أملين التّأكد من صحّة هذه المعلومة، وهذا لا يلغي أن يكون هناك المزيد". وأكدت أنّ لوائح لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان لا تقتصر على المفقودين اللبنانيين بل تتضمّن مفقودين من جنسيّات أخرى فقدوا على الأراضي اللبنانية وأهاليهم ما زالوا مقيمين في لبنان، وبالتالي الدولة اللبنانية معنيّة بالكشف عن مصيرهم، لأنّ "الإنسانية كلّ لا يتجرأ ."

وتوجّهت حلواني إلى مجلس الوزراء والمؤسسات الأمنية والسلطات القضائية، داعية إياهم إلى التّأكد من هويّات المفرج عنهم من سجن حماه، والتعامل مع قضية المفرج عنهم كحالة طارئة وعلى أساس أنّها قضية سيادة وطنية جامعة، والمبادرة فوراً إلى تشكيل "لجنة طوارئ مشتركة تجمع الجهات الوزارية والأمنية والقضائية المعنية والهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، تكون مهمّتها العمل بشكل طارئ على المفاوضات اللازمة مع الأطراف السوريّة (النظام السوري، الجمعيات غير الحكوميّة والأطراف

العسكرية المعارضة للنظام) للتعرف على هويات المفرج عنهم، وتأمين ممر آمن لعودتهم إلى عائلاتهم في لبنان، واستقبالهم وتقديم الرعاية الصحية والنفسية لهم."





